

أثر بعثة مورغان شوستر المالية في إيران ١٩١٠ – ١٩١٢م دراسة تاريخية

**الأستاذ المساعد الدكتور
احمد شاكّر عبد العلق
جامعة الكوفة - كلية الآداب**

**The Morgan Schuster Financial
Mission in Iran 1910-1912 was a
landmark study**

**Asst .Prof.Dr.
Ahmed Shaker AbedAl-Allaq
Kufa University – Arts College**

Abstract:

Among the difficult tasks facing the Iranian government during the period (1910-1912) was the bankruptcy of the treasury and the spread of administrative chaos, and it was necessary for the government and the situation in this manner to rely on foreign expertise, to take over the reform in this aspect, and turned the eyes of the constitutional Towards the American experience, and this choice was not purely coincidental, but the realization of the politicians of Iran that the US administration is then the best neutral bodies in this area After realizing that the work of foreign experts with traditional influence in Iran from Russia, the British and Belgium, were ineffective their sole concern is to establish bases in the country to promote their interests, so the Iranian government decided to direct its Minister Commissioner in Washington to take the task of approaching the US side, Reform of financial matters and organization of the administrative structure in a modern manner,

Keywords: Iran, Money, Economy, Schustesr, Kajari, Russia, Constitution

المخلص:

كانت من بين المهام الصعبة التي واجهت الحكومة الايرانية خلال المدة (١٩١٠ - ١٩١٢م) ، هي مسألة إفلاس الخزينة وانتشار الفوضى الإدارية، وكان لابد على الحكومة والأوضاع تسير على هذا المنوال من الاعتماد على الخبرات الأجنبية، لتتولى عمليات الإصلاح في هذا الجانب ، واتجهت أنظار الدستوريين نحو الخبرات الأمريكية ، ولم يكن هذا الاختيار محض صدفة ، وإنما إدراكا من سياسيي ايران عن ان الادارة الامريكية تعد وقتها أفضل الجهات حيادية في هذا المجال ، بعد ان أيقن الجميع ان عمل الخبراء الاجانب اصحاب النفوذ التقليدي في ايران من روس وبريطانيين وبلجيكي ، كانوا غير مجدين همهم الوحيد هو ترسيخ قواعد لهم في البلاد لتعزيز مصالحهم ، لذا قررت الحكومة الإيرانية توجيه وزيرها المفوض في واشنطن القيام بمهمة مفاتحة الجانب الأمريكي ، لإبداء المساعدة في إصلاح الأمور المالية وتنظيم الهيكل الإداري بشكل حديث .

الكلمات المفتاحية: ايران، مال، اقتصاد، شوستر، القجارية، روسيا، الدستور

المقدمة

عانت ايران ابان الحقبة القاجارية (١٧٩٧ - ١٩٢٥م) الكثير من الازمات والمشاكل الاقتصادية واثقلت ميزانيتها بالكثير من الديون والقروض الاجنبية ، بسبب انتشار مظاهر الفساد الاداري والمالي والسياسي في جميع مفاصل الدولة ووجود حكام غير قادرين على ادارة دفة الامور وتوجيه البلاد وافتاد ما يمكن افتاده بعيداً عن الاضطراب والتسلط الاجنبي ، فقد كان بين ابرز تلك المشاكل كانت الازمة المالية الخائفة التي عانت منها البلاد اعقاب الحركة الدستورية (١٩٠٥ - ١٩١١م) وما آلت اليه الامور من تدهور على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فكان لزاماً على حكام البلاد الاستعانة بمجموعة من الخبراء الاجانب لإصلاح المنظومة الاقتصادية بعد فشل جميع الجهود التي بذلت من قبل الساسة الايرانيين بالاستعانة بالخبراء الروس والبريطانيين اصحاب النفوذ التقليدي في ايران .

اضحت الصورة واضحة امام بعض السياسيين الايرانيين ان الصراع الذي خلفه وجود الروس والبريطانيين قد ولد مزيداً من البؤس والشقاء للمجتمع الايراني ، ومن هنا اخذت ابصار هؤلاء ترنوا الى الاستعانة بخبرات متخصصين خارج دائرة نفوذ هاتين الدولتين فكان الاختيار بالاستعانة بخبراء امريكيين كون الولايات المتحدة الامريكية التي كانت وقتذاك بعيدة عن دائرة النفوذ في ايران قياساً بروسيا القيصرية وبريطانيا .

قسم البحث الى مقدمة واربعة مباحث ، جاء المبحث الاول ليسلط الضوء على الاسباب والدواعي التي كانت وراء استدعاء البعثة المالية الامريكية لايران ، فيما جاء المبحث الثاني ليلقي الضوء على موقف مجلس الشورى الوطني الايراني من وصول البعثة المالية وتداعيات ذلك على المستوى الداخلي ، وجاء المبحث الثالث لبحث في تشكيل جندرمة الخزانة التابعة للبعثة والموقف البريطاني والروسي منها ، واخيراً سطر المبحث الرابع الضوء على قرار انتهاء خدمات البعثة المالية وتداعياته على الوضع الداخلي والاقتصادي في ايران ، فيما جاءت الخاتمة لتلقي الضوء على ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث .

اعتمد البحث على مجموعة قيمة من الوثائق الامريكية المنشورة الصادرة عن وزارة الخارجية الامريكية (Foreign relations of the united state) (F.R.U.S) التي

شكلت الجزء الحيوي من مادة البحث العلمية ففيها تقارير متنوعة حول طبيعة اختيار البعثة المالية الأمريكية وموقف الإدارة الأمريكية منها وهي تعبر عن وجهة النظر الأمريكية التي حاولت وفق ما جاء في تلك التقارير عزل مهمة البعثة المالية عن سياستها في المنطقة عموماً وإيران خاصة ، كما اعتمد البحث على مجموعة من الوثائق البريطانية المترجمة الى اللغة الفارسية التي جاءت تحت عنوان (مجموعة مخابرات ومراسلات نماندكان انكليس) وهي عبارة عن مراسلات القنصل البريطاني في إيران مع وزارة الخارجية البريطانية في لندن وقد تضمنت مجموعة قيمة وتقارير متنوعة تمحورت بعضها حول طبيعة عمل البعثة المالية الأمريكية من وجهة نظر الحكومة البريطانية وتداعيات عملها على المصالح الأجنبية في البلاد وفيها شرح مفصل لمحاولات الحكومة البريطانية استغلال عمل البعثة لصالح الإدارة البريطانية في إيران عبر طرق واساليب في مقدمتها تعيين عدد من المستشارين العسكريين البريطانيين ضمن البعثة كما سيرد ذكره في ثنايا البحث ، كذلك اعتمد البحث على مجموعة من الوثائق الفارسية ومنها محاضر مجلس النواب الإيراني (مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي إيران) التي اوضحت مواقف المجلس الوطني الإيراني من عمل البعثة وهي وثائق عبرت عن واقع الصراع الحزبي في إيران في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد بين مؤيد ومعارض للبعثة ، علاوة على الاعتماد على كتاب رئيس البعثة المالية الأمريكية وليم مورغان شوستر المسمى (اختناق إيران) الذي كرسه المؤلف للحديث عن عمل بعثته والاسباب الداعية لاختياره والمشاكل والصعوبات التي واجهته وغيرها من الامور التي سترد في ثنايا البحث .

المبحث الاول

استدعاء البعثة المالية الأمريكية الى إيران ، دراسة في الاسباب .

احتلت إيران مكانة تاريخية مهمة منذ اقدم العصور وحتى الوقت الحاضر، لما تمتعت به من موقع جغرافي في منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط ، تلك المادة التي دخلت ومنذ بدايات القرن العشرين عاملاً مهماً في التحكم بمصائر العلاقات الدولية ، لاسيما بين الدول التي اصبحت هذه المادة الاداة الاولى في تسيير دفة اساطيلها ، وبالتالي امكانية السيطرة على اكبر قدر ممكن من دول الشرق الاوسط ومنها إيران التي اصبحت جزءاً من عقيدة بريطانيا العظمى خاصة وان جيشها يعتمد اعتماداً حياتياً على النفط الإيراني

. يشاطر حكومة لندن الرأي حكومة روسيا القيصرية التي لطالما كانت ترغب في مشاركة بريطانيا السيطرة والاستحواذ على الاجزاء الشمالية من ايران ، لاسباب جغرافية وبالتالي كانت تجري عملية تقسيم ايران بين كلتا الدولتين لوضع حد لتوجهات بعض القادة الايرانيين والقائمة على اساس احداث موازنة بين التواجد الغربي في البلاد موزعاً بين بريطانيا وروسيا القيصرية والمانيا والولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى . فتوجت تلك المخططات بعقد اتفاقية السابع من اب عام ١٩٠٧م بين بريطانيا وروسيا لتقسيم ايران الى منطقة نفوذ بريطانية في الجنوب ومنطقة نفوذ روسية في الشمال ومنطقة محايدة في الوسط تكون تابعة لحكم الدولة الايرانية^(١) .

وبسبب ضعف الحكومة المركزية وغياب القانون واضطراب الامن في عموم بلاد فارس بسبب زيادة مظاهر قطاع الطرق وانتشار واسع للمجموعات المسلحة التي كانت تمثل تهديداً لعدد من الشخصيات السياسية والدينية المعتدلة ومنها اية الله عبد الله البهبهاني^(٢) الذي ذهب ضحية عمل تلك المجاميع بتاريخ الخامس عشر من تموز عام ١٩١٠م (٣) ومما زاد الطين بلة وفاة الوصي على العرش القاجاري عضد الملك^(٤) بتاريخ الثاني والعشرون من ايلول من العام ذاته وتنصيب كبير اسرة ال قاجار ابو القاسم خان ناصر الملك^(٥) بدلاً عنه نائباً للسلطنة ووصياً على عرش احمد شاه^(٦) الذي كان لا يزال قاصراً^(٧) وقد عُرف عن النائب الجديد ميله الى السياسة البريطانية وتأييده لها حيث يُعد من الذين "تلقوا درس السياسة في بريطانيا وتخرج من نفس المدرسة التي درس فيها كبار الساسة الانجليز"^(٨) . بمعنى كان على اطلاع تام على مفاتيح السياسة الخارجية البريطانية وطرق تعاملها مع ايران بالذات وكان يميل كل الميل الى السياسة البريطانية على غيرها من الدول الاجنبية .

وبناءً على تلك المعطيات وفي اطار اجراء الموازنة بين التواجد الاجنبي في ايران رغبة من الخروج من السيطرة البريطانية - الروسية على ايران قدمت وزارة مستوفي الممالك^(٩) بتاريخ الخامس والعشرون من ايلول عام ١٩١٠م ، مقترحاً الى رئاسة مجلس الوزراء يتضمن الدعوة الى الاستعانة بالمستشارين الاجانب في مؤسسات الدولة كافة ، بهدف اصلاح الوزارات الايرانية وادارتها ، حيث نصت الخطة الاصلاحية على استقدام (خمسة عشر) خبيراً اجنبياً كـ "ناصحين" لموظفي الدولة يعمل سبعة اشخاص

منهم في وزارة المالية ومن الجنسية الفرنسية ، وستة اشخاص منهم لوزارة الداخلية اربعة ايطاليين وسويديين ، اضافة الى خبيرين من دون ان تحدد جنسياتهم يعملون في وزارة العدلية^(١١). وكان اختيار تلك الجنسيات ليكونوا بعيدين عن اصحاب النفوذ التقليدي في ايران مثل بريطانيا وروسيا القيصرية كما يرى الباحث . احيلت الخطة بعد عرضها على مجلس النواب الايراني الى لجنة مختصة لدراسة ماجاء فيها من فقرات ، وبعد دراسة مستفيضة من قبل اللجنة اوصت في تقريرها الختامي بضرورة استقدام الخبراء الاجانب وكما هو مشار اليه^(١٢) .

ناشد الشارع الايراني مساعدة الألمان دون سواهم ، على اعتبار ان المانيا لا تمثل أي تهديد عسكري لإيران ولم يسبق لها ان حصلت على امتيازات اجنبية في البلاد ، غير ان الامور تغيرت تماماً اعقاب مفاوضات معاهدة بوتسدام (Potesdam) عام ١٩١٠م^(١٣) التي كان احد فقراتها اعتراف المانيا بمنطقة النفوذ الروسي (المنطقة الشمالية من ايران) حسب اتفاقية عام ١٩٠٧م البريطانية الروسية^(١٤) ، كان قد خيب امال الشارع الايراني ، اضافة الى التطلعات الالمانية الجديدة في منطقة الشرق الاوسط للحصول على مواقع اقتصادية بالدرجة الاساس تكون موازية لنظراءها الروس والبريطانيين ، وبالتالي الضغط على هذه القوى للتمهيد لمشروع سكة حديد برلين - بغداد^(١٥) .

لجأت ايران الى البحث عن دائرة عمل جديدة تبغي من خلالها تزويد مؤسساتها الحكومية بالمستشارين الاجانب للنهوض بالواقع الاقتصادي في البلاد لذا فقد برزت الولايات المتحدة الامريكية كقوة اقتصادية يعول عليها في المنطقة ، سيما عقب تصريحات الادارة الامريكية بأنها "بعيدة عن شبكة التآمر الدولي"^(١٦) . كان له الاثر في ترسيخ فكرة الاستعانة بالخبراء الامريكان في المؤسسات الايرانية .

وافق نواب مجلس الشورى الوطني الايراني في الجلسة التي عقدت بتاريخ السادس من كانون الاول عام ١٩١٠م ، وافق النواب وبالاجماع على الاستعانة بالخبراء الامريكان دون سواهم ، على الرغم من ان الامل يحدو هؤلاء بان يتولى الخبراء المحليون وبدون مساعدة الاوربيين مسألة اعادة تنظيم الخزينة الايرانية^(١٧) .

ارسلت الحكومة الايرانية بتاريخ الخامس عشر من كانون الاول من العام ذاته ، برقية الى وزارة الخارجية الامريكية بهذا الخصوص تضمنت الاشارة الى المبادرة

"وبالسرعة الممكنة" للاتصال بأصحاب الشأن وصناع القرار في الحكومة الأمريكية للاستدلال على أصحاب الخبرة في الشأن الاقتصادي وارسالهم الى إيران ، جاء فيها "يرجى المبادرة فوراً للاتصال بموظف الخارجية الأمريكية ... لإرشادكم الى أخصائي مالي أمريكي وإجراء المفاوضات الأولية لانتدابه مع مساعديه ..."^(١٧) ، حددتهم البرقية بموظف يعمل كأمين صندوق يقوم بتنظيم وتوصيل مجموع إيرادات الدولة ، ومحاسب خبير ، ومفتشان مسؤولان عن جمع إيرادات الضرائب في عموم الولايات الإيرانية ، ومحاسب مالي مسؤول عن مراقبة عمل المفتشان المذكوران ، وبتاريخ الثامن من شباط عام ١٩١١م ، تم الاتفاق على عمل الخبراء الأمريكان في العاصمة الأمريكية واشنطن بحضور عدد من أعضاء الحكومة الأمريكية والوزير الإيراني المفوض في واشنطن نييل الدولة ، وتم التوقيع على مشروع معاهدة ضمت سبع شروط ودياجة ، جاء في مقدمتها "ان المتعهدون يعتبرون المساعدين الماليين موظفين في حكومة الدولة العلية الإيرانية مهمتهم انجاح المشروع الذي ارسلوا من اجله ، وان المدة الدنيا للتعهد ثلاث سنوات ...". اما شروط الاتفاق فقد جاءت كالآتي :

- ١- يكون الخبراء "مطيعين" لأوامر وزارة المالية الإيرانية .
- ٢- تدفع الحكومة الإيرانية مستحقات الخبراء بشكل سنوي ، مع دفع تعويضات لسته اشهر.
- ٣- في حالة عدم مباشرة الخبراء لمهامهم لمدة ثلاثة اشهر للحكومة الإيرانية الحق في فسخ العقد .
- ٤- في حالة عدم تنفيذ الواجب وكما هو متفق عليه فأن للحكومة الإيرانية الحق بالعقد السنوي بدون دفع اية تعويضات مقدمة او مصاريف النقل .
- ٥- منذ اللحظة التي يصل فيها الخبراء طهران تدفع الحكومة الإيرانية رواتبهم في نهاية كل ثلاثة اشهر .
- ٦- في حالة استقالة الخبراء طوعاً فأن التعويضات سوف يتم دفعها لمدة الخدمات الفعلية بدون اعادة الاجور الاخرى كمصاريف النقل .
- ٧- الخبراء يجب ان لا يتدخلوا في الشؤون السياسية او الدينية ولا يشتغلوا في التجارة^(١٨)

وقع الاختيار على الخبير الاقتصادي وليام مورغان شوستر^(١٩) (Morgan Shoster) ، لمدة ثلاث سنوات عمل في إيران . وكتعبير عن استقلالية الخارجية الأمريكية وعدم رغبتها في اعطاء هذه البعثة صفة رسمية ، أعلن المفوض رسل بأن شوستر ومعاونيه يعتبرون مستخدمين لدى إيران ولا علاقة لهم بالسياسة الخارجية الأمريكية بأي شكل من الأشكال ، حتى ان شوستر ذكر انه قبل مغادرته مبنى وزارة الخارجية الأمريكية استوضح عن علاقة حكومته بالبعثة ، فحصل على جواب صريح مفاده ان توجهه الى إيران لا يتمتع بأي صفة رسمية " ... وانكم لم تكلفوا بهذه المهمة بصفتمكم مبعوثين من قبل الحكومة الأمريكية ... " ^(٢٠) . ومن هنا نرى ان السياسة الأمريكية بعيدة كل البعد عن استراتيجية البعثة المالية .

ان اختيار شوستر من قبل الرئيس الأمريكي تافت (Taft)، قد بدد من مصداقية الخارجية الأمريكية^(٢١) ، حيث كان تافت يأمل ان يقوم هؤلاء الخبراء ببناء نظام مالي في إيران يكون بمثابة حجر الاساس للاحتكارات الأمريكية في المستقبل ليس في إيران فحسب بل لعموم منطقة الشرق الاوسط ، لان الخدمات التي سوف يقدمها هؤلاء الخبراء وحسب ما صرحت به وثائق الخارجية الأمريكية لم تقتصر على تقديم الخبرات في مجال التنظيم والاشراف بل تتعداها الى تقديم مساعدات مادية على شكل قروض ومساعدات ومعونات مقدمة من قبل الخارجية الأمريكية للحكومة الإيرانية^(٢٢) . وفي المقابل سوف يضمن الساسة الايرانيون مثل هكذا مشاريع تساعد على الحد من الانهيار الذي عانت منه الخزينة الإيرانية . وهذا يعني ان اختيار شوستر ومساعديه قد تم في وقت سابق ، حيث علاقاته بالدوائر المالية والصناعية الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعمل جنباً الى جنب مع الرئيس تافت عندما كان الاخير حاكماً على الفلبين خلال المدة ١٩٠١ - ١٩٠٤م^(٢٣) .

المبحث الثاني

وصول البعثة المالية الى إيران وموقف مجلس الشورى الوطني الإيراني .

كان الوضع المالي في إيران وبالتحديد وضع الخزينة العامة في المدة التي سبقت وصول بعثة مورغان في غاية التدهور والانحلال ، فقد بلغت القروض الخارجية للبلاد نسبة كبيرة ، فخلال الاعوام ١٩٠٠ - ١٩٠٢م ، حصلت إيران على قرض من حكومة

روسيا القيصرية بلغ مقداره ٣٢,٥٠٠,٠٠٠ روبل وبسعر فائدة ٥٪ ، وفي العام ١٩١١م ، حصلت على قرض روسي اخر بلغ مقداره ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة بفائدة ٧٪ ، وفي العام ذاته تلقت ايران قرضاً مقدماً من حكومة الهند البريطانية مقداره ٣,٠٠١,٤٢٨ ليرة بفائدة ٥٪ ، واخر مقداره ١,٢٥٠,٠٠٠ من المصرف الملكي بفائدة ٥٪^(٢٤) . وقد تركت تلك القروض اثرها السلبي على واقع عمل وتمويل الخزينة العامة للبلاد ، وبالتالي عرقلة المشاريع التي حاول شوستر تنفيذها على ارض الواقع .

كان لزاماً على الحكومة الايرانية ان توفر كافة الاحتياجات المالية الضرورية للبعثة ، حتى تتمكن من مواصلة عملها بشكل انسيابي وحسبما تم الاتفاق عليه سابقاً . فبتاريخ العشرون من شباط عام ١٩١١م ، وافق مجلس الشورى الوطني الايراني على تخصيص ٥٦,٠٠٠ باون استرليني كمرتبات شهرية للبعثة المالية وحسب ما هو مبين ادناه :

- يتقاضى المفتش مبلغاً قدره ١٠٠٠ ليرة^(٢٥) انكليزية سنوياً .
- يتقاضى المحاسب مبلغاً مقداره ٨٠٠ ليرة انكليزية سنوياً .
- يتقاضى مدير الضرائب مبلغاً مقداره ١٢٠٠ ليرة انكليزية سنوياً .
- يتقاضى معاون مدير الضرائب مبلغاً مقداره ١٠٠٠ ليرة انكليزية سنوياً^(٢٦) .

ولغرض تأمين المبلغ المذكور التقى صنيع الدولة وزير المالية الايراني برئيس المصرف الشاهنشاهي بتاريخ الرابع والعشرون من الشهر ذاته ، وبحث معه سبل واجراءات منح قرض بريطاني للحكومة الايرانية لسد نفقات البعثة الامريكية ، غير ان حادثة اغتيال صنيع الدولة في اليوم ذاته قد اخر اجراءات منح القرض المتفق عليه حتى يوم التاسع والعشرون من الشهر ذاته ويبدو ان هنالك اطراف سعت لعرقلة عمل البعثة وخشيت من ضياع امتيازاتها ومصالحها في ايران بغض النظر عما اذا كانت اطراف محلية كشيوخ العشائر او اطراف اجنبية كروسيا على سبيل المثال ، اذ وافق رئيس المصرف الشاهنشاهي على منح ايران قرضاً مقداره ١٢٠,٠٠٠ تومان^(٢٧) . بهدف تغطية نفقات الحملة والبدء بأولى الخطوات لأصلاح وضع الخزينة الايرانية المتدهور .

وصل مورغان شوستر وزملائه الى ايران بتاريخ الثاني عشر من اذار عام ١٩١١م ، وهم كل من فرانك كزنز (Frank .K) بصفة مدير للضرائب ، وماك كاسكي (Maak.K) مفتشاً للضرائب ، واريلو هز (Arbeelo.H) محاسباً ومفتشاً للحسابات ،

وبررسوكي (Brrosoke) مساعداً للآخر ، في حين تسلم شوستر منصب مدير عام الخزانة الإيرانية^(٢٨) .

اكتشف مورغان شوستر حال وصوله إيران ان البلاد تعاني عجزاً كبيراً في ميزانية الدولة قدر بـ ستون مليون قران^(٢٩) أي بنسبة ٤٠٪ من مجموع واردات الميزانية العامة ، وازاء ذلك بأشر بأخذ اجراءات حازمة على عمل الوزارات و اعطاء كل وزارة مستحقاتها المالية حسب الخدمة التي تقدمها للدولة والمجتمع^(٣٠) .

أسس مورغان شوستر تنظيم مركزي مالي يعرف بـ "مكتب الخزانة العامة في إيران"^(٣١) ، وقد حددت اهداف المكتب بجمع وتوزيع جميع العائدات والواردات الحكومية المختلفة ، وبهدف تمكين عمل المكتب وافق مجلس الشورى الوطني بتاريخ الثالث عشر من حزيران عام ١٩١١م ، على قانون يعطي لشوستر صلاحيات واسعة في التعامل مع التطورات القائمة ومشروعه المالي ، ولعل ابرز ما تناوله القانون جاءت كالاتي :

- ١- صلاحية استلام المبالغ المستحقة للحكومة المركزية .
 - ٢- ضبط ومراقبة جميع المصارف والبنوك الحكومية وبالتالي السيطرة على مصروفات الخزانة العامة .
 - ٣- التحكم بالعمليات النقدية والبت في المعاملات وعمليات سك العملة .
 - ٤- الاشراف على مفاوضات استلاف القروض من البنوك الاجنبية .
 - ٥- الاشراف على مفاوضات منح الامتيازات وعقد الاتفاقيات التجارية والمالية .
 - ٦- صلاحية التنقيب عن المعادن واستخراجها^(٣٢) .
- حيث تمكن شوستر من اعداد مشروع مفصل لاستخراج المعادن وتسويقها الى خارج البلاد ، مما ينعش الواقع الاقتصادي في إيران ، وفي السياق ذاته وبهدف التطبيق العملي لتلك الصلاحيات ، سن مجلس الشورى الوطني الإيراني بتاريخ الرابع عشر من حزيران عام ١٩١١م ، قانوناً من اربع فقرات تتماشى والصلاحيات الممنوحة للبعثة جاءت كالاتي :

الفقرة الاولى : متابعة مصير مليون ومائتين وخمسين الف ليرة تم اقتراضها من المصرف الملكي البريطاني طبقاً للاتفاقية الموقعة بين الحكومة الإيرانية والمصرف المذكور

بتاريخ الثالث والعشرون من نيسان عام ١٩١١م ، وتفتيش المصارف التي كانت طرفاً في عقد الاتفاق ، وتسلم تلك المبالغ الى وزارة المالية تحت اشراف مدير المالية العام شوستر.

الفقرة الثانية : ما لم يتم اتمام تنظيمات وزارة المالية الجديدة سوف تسلم مسؤولية الاعمال المذكورة في الفقرة الاولى الى لجنة مؤقتة تشكل لهذا الغرض تكون تحت اشراف شوستر .

الفقرة الثالثة : تقوم وزارة المالية بتقديم تقرير حول الاوضاع التي تتعلق بالقروض الاجنبية الى مجلس رئاسة الوزراء مباشرة .

الفقرة الرابعة : اللجنة المذكورة في الفقرة الثانية تكون مسؤولة مباشرة امام مجلس الوزراء في حال عدم اتمام وزارة المالية لمهامها المرجوة وتخلف موظفي وزارة المالية الايرانية في الاشراف على قضايا معينة^(٣٣) .

وفي مساء اليوم ذاته وبحضور وزير المالية الايراني وعدد من المستشارين الاقتصاديين والخبراء الايرانيين ومورغان شوستر تم التوصل الى صيغة مواد تتضمن صلاحيات مدير المالية مكونة من اثنتا عشرة مادة اكدت بشكل صريح وقانوني بان جميع ما يقوم به شوستر من فعاليات واجراءات تتعلق باصلاح الوضع المالي في ايران انما يصب في المصلحة العليا وتطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي الذي تشده الحكومة الايرانية ، ومما جاء فيها :

المادة الاولى : مدير المالية العام هو المراقب المباشر على جميع التعاملات المالية للحكومة الايرانية ، من قبيل جمع العائدات المالية المستحصلة للدولة ، والاستقصاء عن مصروفات الوزارات الايرانية .

المادة الثانية : على مدير المالية العام تشكيل التنظيمات التالية في وزارة المالية الايرانية:

المكتب الاعلى لتسلم ووصول الاموال والقروض وعائدات الدولة من مختلف المصادر.

المكتب الاعلى للتفتيش والرقابة لجميع الحسابات المتعلقة بمصروفات الدولة والاشراف المباشر على السجلات المتعلقة بها .

المكتب الاعلى لادارة المعاملات النقدية والتي تتضمن معاملات الدولة مع البنوك والمصارف ، الاعمال المتعلقة بالنقد والصيرفة والقروض والارباح والامتيازات والاتفاقيات المالية التي تبرمها الدولة .

المادة الثالثة : مدير المالية باستطاعته ادارة الدوائر واللجان التابعة لاي مكتب من المكاتب الثلاثة المذكورة في المادة اعلاه ، اذا اقتضى الامر .

المادة الرابعة : بعد ان تبدأ التنظيمات المركزية بالعمل يمكن لمدير المالية العام ان يجعل لكل تنظيم فرع تابع في الولايات الايرانية .

المادة الخامسة : مدير المالية العام هو المسؤول عن الحفاظ على حسابات خزانة الحكومة الايرانية ، ولا تصرف أي مبالغ من هذه الاموال الا بتصريح رسمي من شخصه .
المادة السادسة : مدير المالية العام باستطاعته ان يقرر التعليمات الخاصة بالهيئة التي تعين لاجراء التعديلات المالية للمواد المذكورة اعلاه وسوف تكون ملزمة بعد ان توقع من قبل مدير المالية نفسه .

المادة السابعة : بعد تشكيل هيئة التفتيش والرقابة من موظفين اجانب وايرانيين ، يخول مدير المالية بمنحهم مبلغ ستون الف تومان كمرتبات شهرية .

المادة الثامنة : على مدير المالية العام تهيئة ميزانية الدولة بالسرعة الممكنة ، لغرض عرضها على مجلس الشورى الوطني الايراني وعلى جميع الوزارات المعنية .

المادة التاسعة : على مدير المالية العام بنظام اقتصادي مقنن فيما يتعلق بالتعامل مع الاموال العامة اذا اقتضى ذلك في جميع مصاريف الوزارات والدوائر الرسمية .

المادة العاشرة : على مدير المالية العام ان يقدم تقرير مفصل حول الاوضاع المالية لايران كل ثلاثة اشهر وتقدمها الى الحكومة الايرانية .

المادة الحادية عشر : يمكن لمدير المالية العام التفتيش واجراء التحقيقات اللازمة ، لغرض تعديل قوانين المال الموجودة والبحث عن مصادر جديدة للعائدات بما يتلائم والمرحلة الراهنة .

المادة الثانية عشر : ان اختيار اقسام الادارات التي تخضع لرئاسة المدير العام تكون تحت اشرافه بصورة مباشرة^(٣٤) .

صديق مجلس الشورى الوطنى الايرانى بتاريخ الخامس عشر من حزيران فى جلسته الـ (٢٤٧) على هذه المواد بالاغلبية النيابية^(٣٥) . ويمكن القول ان مجلس النواب الايرانى كان يحاول بشتى الطرق قطع الطريق امام كل القوى التى تحاول عرقلة عمل البعثة علاوة على الرغبة الحقيقية لدى هؤلاء النواب باصلاح الاقتصاد الايرانى وابعاد شبح بريطانيا وروسيا القيصرية قدر الامكان عن التحكم بمصير ايران .

شكلت الصلاحيات دافعاً لمورغان شوستر وزملائه للمباشرة بتطبيق خطة عمل اقتصادية مقننة ، ابتدأت بتاريخ السادس عشر من حزيران عام ١٩١١م ، اذ اصدر لائحة عمل جديدة موجهة الى المصارف والبنوك الاجنبية التى تعمل فى البلاد ، تنص على الاعتماد على نظام "توقيع الخزانة العامة" أى توقيع شوستر على كافة التحويلات والالتزامات الحكومية المالية ، وبعبكس ذلك لا اعتبار قانونى لأى اجراء لا يحمل التوقيع المذكور^(٣٦) . وبهذا الاجراء اصبح شوستر على المحك مع التواجد الاجنبى البريطانى والروسى فى ايران ، مما انعكس سلباً على طريقة تعامل هذه القوى مع حركة الاصلاح المالى التى شهدتها البلاد وقتذاك .

بعث مورغان شوستر كتطبيق عملى لخطة الاقتصادية فى الرابع من تموز عام ١٩١١م ، برقية الى المصرف الشاهنشاهى اكد فيها بان جميع المبالغ المستحصلة من الموائى الجنوبية ستودع امانة فى المصرف المذكور لحساب الخزينة العامة للبلاد ، وستسجل فى السجلات الرسمية بدون نقص ولن يحول أى مبلغ من هذه الايرادات الا لتغطية المصاريف اللازمة لدوائر الدولة ، مضيفاً بأن "قصدي ليس فقط الحرص على صحة الضمانات وتسديد الديون ... بل التأكد من ان جميع الشؤون المالية للدولة العلية تدار بالشكل الذى يزيد من الاعتبار العام للبلاد"^(٣٧) . وهذا دليل على مدى الاستيعاب الذى وصل اليه شوستر فى فهم مستجدات القضايا العالقة بين حكومة طهران والدول الاجنبية ، وبالتالى الرغبة فى تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية فى ايران .

المبحث الثالث

تشكيل جندرمة الخزينة والموقف الروسى والبريطانى .

عكفت الحكومة الروسية منذ اللحظة الاولى التى وصلت فيها البعثة الى ايران وضع العراقيل امام سير عمل البعثة اما بريطانيا فقد اتبعت بريطانيا اسلوب الضغط على

بعض موالها من سياسيي ايران داخل مجلس الشورى الوطني للمصادقة على منح مورغان شوستر مناصب وصلاحيات ادارية عليا ، بغية كسب وده وبالتالي اعطاء صورة مفادها ان حكومة بريطانيا لاتعارض خطة الانتقاذ الاقتصادي التي تسعى طهران الى تحقيقها عن طريق البعثة ، واخيراً اشراك بعض موظفيها في صلب عمل مورغان شوستر وزملائه^(٣٨) . الا ان حكومة بريطانيا حذرت الحكومة الايرانية عبر بلاغ مشترك مع روسيا القيصرية في الثالث من تموز عام ١٩١١م ، اذا ما استمرت حكومة طهران بـ "تجاهل" نصائح كلتا الدولتين في مجال الاصلاح المالي للبلاد فستضطر كلتا الدولتين بفرض بعض رعاياها للعمل في ايران بصفة خبراء في مؤسسات البلاد^(٣٩) .

ان طبيعة عمل شوستر والمهام الملقاة على عاتقه والمواقف المتباينة إزاء بعثته من قبل القوى الاجنبية المتواجدة في ايران والمواقف السلبية للعديد من زعماء القبائل الايرانية من البعثة سيما فيما يتعلق بخصوص جمع الضرائب والمستحقات المالية التي كانت في ذمم اولئك الزعماء لخزينة الدولة ، لذا ارتأى مورغان شوستر تشكيل قوة عسكرية خاصة به بهدف تنفيذ مهامه بشكل صحيح و تحقيق اعلى قدر من الانجاز بالسرعة الممكنة ، تحت عنوان "جندرمة الخزينة" او "حراس المالية"^(٤٠) بتمويل مالي من قبل الحكومة الايرانية التي تعهدت دفع مرتبات الجندرمة اسوة بأقرانهم من ابناء القوات المسلحة الايرانية يتراوح عديد المنضوين تحت لوائها بين ١١ - ١٥ الف متطوع بإمرة ضباط بريطانيين وايرانيين برئاسة الملحق العسكري البريطاني كلاود ستوكس (Stocks)^(٤١) . حيث بررت احدى الوثائق البريطانية بأن اختيار ستوكس جاء بفضل ما يتمتع به من حنكة ودراية بطبيعة المجتمع الايراني ، وكيفية التعامل معه ، خاصة وانه يجيد اللغة الفارسية بشكل جيد^(٤٢) .

اكّد مورغان شوستر ان عمل جندرمة الخزينة لم يكن الغرض منها "استعراض زرع عسكري جديد فحسب انها من المستلزمات الضرورية للمشروع الاصلاحى المنشود ..."^(٤٣) ، لانه لا يمكن المباشرة في عمليات جمع الضرائب ما لم يكن هناك افواج مدربة ومجهزة بالتسليح الكامل لمساعدة موظفي المالية اذا ما تعرضوا لمضايقات من قبل رجال وزعماء القبائل الايرانية ممن عليه مستحقات متراكمة للدولة .

اشار احد المؤرخين الى ان من بين اهداف تأسيس هذه القوة الاستغناء عن عمل فرقة القوزاق الايرانية التي كانت تقاد من قبل الضباط الروس والتي كانت تكلف الخزينة المالية مايقارب ثلاثون الف تومان شهرياً^(٤٤) . اما المؤرخ الايراني جهانكيز قائم مقامى اورد تقييماً لجندرمة الخزينة ، الذي هو حقيقة مناف لما عده شوستر من اولويات عمله الجديد في ايران فيقول "... لقد كان لشوستر علاقات وثيقة بالعناصر الرجعية المرتشية وخوائن البختيارية ... وقد استغل صلاحياته التي كان يتمتع بها بفرض اسلوب تسلطي ارتشائي تجسسي ، فاسس شرطة سرية خاصة به وقوة من الجندرمة ... حاول ان يجعلها بديلاً للجيش الايراني ..."^(٤٥) . والملاحظ على تقييم قائم مقامى انه جاء طبقاً لوجهة النظر الروسية في التعامل مع موظفي البعثة الامريكية في ايران ، وللجنرال والمؤرخ البريطاني سايكس (Sykes)^(٤٦) اسلوبه في التعامل مع بعثة شوستر ، سيما قضية تشكيل جندرمة الخزينة فيقول بهذا الصدد "عندما قرر مورغان ان يشكل جندرمة الخزينة واقترح قيادتها على يد الميجر ستوكس الملحق البريطاني ... هذا الضابط الذي اصبح صديقاً مخلصاً وفداًئياً لآيران ، بحيث لم تكن لديه أي معاشرة مع الروس ... السفارة الروسية كانت تعارض بشدة قضية تشكيل الجندرمة بقيادة شخص يعتبر خطيراً على السياسة الروسية..."^(٤٧) . ومن الملاحظ ان سايكس عالج مسألة الرفض الروسي ، وترك ما خلفته البعثة من اثار سلبية على المصالح الروسية في ايران ، سيما مسألة التعامل مع القروض ومنح الامتيازات وعقد الاتفاقيات المالية وغيرها من الصلاحيات التي انيطت برئاسة البعثة .

بعث مورغان شوستر بتاريخ الخامس من تموز عام ١٩١١م ، برقية الى المفوض البريطاني باركلي (Barkyle) في طهران ، اعلمه فيها رغبته بتكليف ستوكس بقيادة جندرمة الخزينة ، وذلك بعد انتهاء مدة ملحقته العسكرية في السفارة البريطانية في ايران ، وفي اليوم التالي بعث مورغان شوستر برقية اخرى الى ستوكس حثه فيها على الاسراع في تقديم استقالته من منصبه العسكري والتوجه لتولي مهامه الجديدة^(٤٨) . وعقب سلسلة من المكاتبات مع الحكومة البريطانية اعلن باركلي في كتابه المؤرخ في الثاني عشر من تموز عام ١٩١١م ، انه وبحسب اوامر حكومته ينبغي على ستوكس تقديم استقالته بشكل رسمي من الخدمة في السفارة البريطانية قبل ان يوافق على تسلم رئاسة

الجنדרمة ، وبعد انقضاء مدة عمل ستوكس والبالغة اربع سنوات قدم استقالته منصف تموز عام ١٩١١م ليلتحق بالعمل العسكري الجديد^(٤٩) .

عارضت القوى الاجنبية في ايران وعلى راسها روسيا القيصرية عمل البعثة وتوجهاتها الاصلاحية ، لأن خطة عمل مورغان شوستر كانت قد اثرت سلباً على المصالح الروسية في ايران واعطت مساحة اكبر للمشاريع البريطانية والامريكية ، سيما بعد التحاق ستوكس بالعمل مع البعثة ، ففي السادس عشر من تموز لفت هارتوج (Hartoj) المفوض الروسي في طهران نظر باركلي انه في حالة تعيين ستوكس بمنصب رئيس جنדרمة الخزينة "فأن الضباط الروس سيعينون في ايران ..."^(٥٠) ما يخلق مشكلة جديدة في العلاقات البريطانية الروسية حول ايران ، وفي التاسع عشر من الشهر ذاته حذر هارتوج الحكومة الايرانية اذا ما اعطت موضوع ستوكس وجنדרمة الخزينة الاولوية فيما يتعلق بعلاقات البلدين ، فأن روسيا سوف تحتفظ بحق حماية مصالحها في شمال ايران بالطرق التي تراها مناسبة^(٥١) . وليس هذا فحسب بل شكلت الصحافة الروسية وجهاً اخر من اوجه المعارضة لسياسة الاصلاح المالي في ايران ، حيث اعلنت صحيفة (نوفوفرميا) (Novovaremya) شبه الرسمية في مقال لها في الرابع عشر من اب عام ١٩١١م ، بان تعيين ستوكس يتنافى وروح اتفاقية اب عام ١٩٠٧م ، على اعتبار ان شوستر وزملائه قد تعدوا على منطقة النفوذ الروسية وفقاً للمعاهدة المذكورة (المناطق الشمالية من ايران) مما احدث على حد تعبير الصحيفة خرقاً واضحاً في التعامل مع طبيعة العلاقات البريطانية - الروسية ، وختمت الصحيفة مقالها بالتأكيد على المحافظة على العلاقات "الطيبة" بين البلدين^(٥٢) .

قامت روسيا بتدبير محاولة فاشلة لاغتيال مورغان شوستر بهدف القضاء على مشاريعه المالية في بدايتها ، غير ان الخطة التي كان المؤمل منها ان تتوج باغتيال رئيس البعثة اكتشف امرها من قبل احد المنفذين ، عندئذ وضع طاقم البعثة تحت الحماية المشددة بقيادة ضباط ومراتب من جنדרمة الحكومة الايرانية^(٥٣) . لضمان سلامتهم .

استلم مورغان شوستر بتاريخ الخامس عشر من تموز عام ١٩١١م ، برقية من المفوض باركلي تتألف من فقرتين ، الاولى تتعلق بتعيين ضباط سويديين ليأخذوا محل ستوكس في قيادة الجنדרمة ، والثانية ، الموافقة على بقاء الاخير في منصبه شرط حصر صلاحياته

بالمنطقة الجنوبية من إيران (منطقة النفوذ البريطاني) ، غير ان مورغان شوستر رفض الفقرة الاولى مدعياً ان الضباط السويديين قليلي الخبرة في التعامل مع الشارع الإيراني ولا يجيد احد من الذين رشحتهم السفارة البريطانية اللغة الفارسية ، مكتفياً بعدم الاجابة على الفقرة الثانية^(٥٤) . وفي اليوم التالي وجه المفوض باركلي برقية "رد اعتبار" موجهة الى الحكومة الروسية اوضح فيها انه لطالما كانت حكومة لندن الرائدة والسباقة في التصدي للازمات التي تشوب العلاقات البريطانية - الروسية في ايران "بل ان اللين والرفق ابرز ماميز تحركاتنا على الصعيد الخارجي ... ولو اني قابلت التشدد الروسي بتشدد لقضي على علاقات البلدين..."^(٥٥) .

وفيما يتعلق بقضية ستوكس وصف باركلي الموقف الروسي بـ "المبالغة الكبرى" ، وان حكومة لندن كانت قد ابلغت الحكومة الإيرانية انها لا تصر على استمرار ستوكس في تولي مهامه الجديدة بحجة انه لا يعمل باستقلالية وحيادية تامة وبدون مشاورة الجهات المختصة^(٥٦) و من هنا يتضح بأن بريطانيا كانت ب تعمل على (كلا الحبلين) ان صح التعبير ، فمرة تحاول اشراك موظفيها بعمل البعثة لكي تكون قريبة من مركز صنع القرار بهدف تنمية مصالحها في ايران ، ومرة تحاول مجارة روسيا وتهديتها بحجة انها غير موافقة على عمل البعثة وانها تعمل جاهدة لإنهاء عملها في ايران وليس ادل على ذلك البرقيات التي كان يرسلها الوزير المفوض باركلي الى ادوارد كراي (Edward.G) وزير خارجية بلاده وقال في احدى تلك البرقيات في الثالث عشر من اب عام ١٩١١م ، ما نصه "لقد كان شوستر يسعى دائماً للاستفادة من كل الصلاحيات التي منحها اياه مجلس الشورى الإيراني للاسراع في رقي ايران وتمدنها..."^(٥٧) و اضاف ان من اهم اولويات البعثة الأمريكية توظيف الاموال التي كانت في السابق تهدر بشكل منظم وازالة الاهمال المتراكم لسنوات طويلة والعبث الذي لطالما ميز السياسة المالية لايران^(٥٨) . ويبدو ان الحكومة البريطانية حاولت بأسلوبها هذا جذب انتباه الحكومة الأمريكية والإيرانية على حد سواء وايصال رسالة مفادها انها لا تعارض اي قرار من شأنه ان يعزز من تطوير الواقع الاقتصادي في ايران ، و انها ارادت من توجهاتها تلك عدم الاضرار بالعلاقات مع كلا البلدين وهو اسلوب دعائي اعلامي اكثر منه حقيقي .

بقيت مسألة الحفاظ على العلاقات البريطانية - الروسية بالشكل الحسن والطبيعي الشغل الشاغل للحكومة البريطانية ، وعليه وامام اصرار حكومة روسيا القيصرية لإنهاء عمل البعثة ومعارضة عمل ستوكس واخيراً وتحت الضغط الروسي والتحفز البريطاني ، اضطر ستوكس الى التخلي عن فكرة ترؤسه لجندرمة الخزينة في السابع والعشرون من اب عام ١٩١١م ، بعد ان اصدر وزير الخارجية كراي اوامره الى موظفي السفارة البريطانية في طهران بتهيئة مستلزمات سفره الى الهند ، وعقب ذلك اضطر مورغان شوستر الى تسليم مهام رئاسة الجندرمة الى الضابط الامريكي (ميرل) (Meryal) الذي بقي في ايران حتى اواخر الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨م^(٥٩) . بصفة مدرب عسكري .

سعى مورغان شوستر الى المضي قدماً في تحقيق مشروعه الاصلاحى الا انه للحصول على قروضاً اجنبية ، والعمل على انشاء مشاريع السكك الحديدية لربط المدن الايرانية مع بعضها الاخر ، سيما في جنوب البلاد بمساعدة شركة النفط الانجليزية - الفارسية^(٦٠) وفق قرار استصدره من مجلس الشورى الوطنى بتاريخ الثلاثين من ايلول عام ١٩١١م ، يخوله الحصول على قرض مالي من مصرف (يلكمان) (Yalkeeman) البريطاني - الامريكي مقداره عشرون مليون دولار ، غير ان عدم الاتفاق على صيغة عمل حول كيفية تسديد القرض للمصرف المذكور افشل المشروع^(٦١) .

اما الحكومة الايرانية فكان لها رأي في كل ما جرى من تطورات ، سيما مسألة اقالة ستوكس ومعارضة روسيا القيصرية لتوجهات مورغان شوستر الاصلاحية في البلاد ، ففي مطلع شهر تشرين الاول عام ١٩١١م ، اصدر رئيس الوزراء صمصام السلطنة^(٦٢) امراً بمصادرة اموال عشرة من امراء اسرة ال قاجار من بينهم شعاع السلطنة^(٦٣) الاخ الاصغر للشاه المخلوع محمد علي^(٦٤) ، بسبب حملات التمرد المسلح التي قام بها الاخير ضد الحكومة المركزية بدعم روسي^(٦٥) . اذ اقترح مورغان شوستران تضاف اموال شعاع السلطنة الى واردات الدولة العامة واعطاءها صفة اموال حكومية ، غير ان ذلك لم يتم دون حدوث صدامات مسلحة بين قوات جندرمة الخزينة وقوات القوزاق الروسي ، بحجة ان شعاع السلطنة مدين للبنك الروسي بأموال طائلة^(٦٦) . وقد شكلت تلك الاحداث اول تجربة عملية لبيان مدى قابلية قوات جندرمة الخزينة على الصدام

المسلح ومدى قدرتها في حماية موظفي البعثة الامريكية وبالتالي مدى قابلية مورغان شوستر وزملائه في تنفيذ برامج الاصلاح المالي في ايران .

حاولت حكومة روسيا القيصرية اتباع شتى الاساليب في سبيل احتواء مورغان شوستر وطاقمه خدمةً لمشاريعها الاستعمارية في ايران ، فهي لم تكتف بالعمل العسكري المسلح وبالتصعيد السياسي للضغط على حكومة طهران لانهاء خدمات مورغان شوستر المالية ، بل حاولت استمالة الاخير الى صفها عن طريق الترغيب وقطع الوعود بإعطاء طاقم مورغان شوستر صلاحيات واسعة النطاق ان استجاب لمطامعها السياسية في ايران . فأتثناء مأدبة عشاء اقامتها السفارة الروسية في طهران على شرف مورغان شوستر منتصف شهر تشرين الاول عام ١٩١١م ، تحدث المفوض الروسي صراحة ان كان شوستر يرغب في مواصلة عمله في ايران بعد عودة محمد علي شاه المخلوع واذناف "... لو انك وافقت على مواصلة الخدمة في ايران من الان فاني على استعداد ان اضمن لك منذ اللحظة منصب وزارة المالية بكل صلاحياتها..."^(٦٧) ، ووعده بان الحكومة الروسية سوف لن تدخر جهداً في دعمه ان اعرض عن فكرة مصادرة اموال اشقاء الشاه المخلوع ، غير ان مورغان شوستر لم يكتف برفض المقترح الروسي ، فحسب بل قدم خدماته في المشاركة في العمليات العسكرية للجيش الايراني ضد قوات محمد علي شاه واخويه عن طريق مشاركة قوات جندرية الخزينة بالعمليات الدائرة^(٦٨) .

ويذكر محمود بدر الذي كان يشغل منصب النائب الاول لمورغان شوستر في معرض حديثه عن عمليات البعثة مع القبائل البختيارية ضد محمد علي شاه واخويه ، بان النجاح الذي مكن الحكومة الايرانية من تجهيز عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد قوات التمرد هو القرض المالي البالغ ١,٢٥٠,٠٠٠ ليرة مقدمة من المصرف الملكي "خصوصاً وان شوستر تصرف بهذا القرض بأدق وجه ولم يسمح بالتفريط بليرة واحدة منه..."^(٦٩) .

وجدت الحكومة الروسية ان الامور قد خرجت عن سيطرتها وان شوستر ماضٍ في مشروعه الاصلاحى في ايران ، لذا بعثت في التاسع والعشرون من تشرين الاول عام ١٩١١م ، انذاراً شديداً باللهجة موجه الى الحكومة الايرانية احتوى جملة نقاط ابرزها ،

طرد شوستر ومرافقيه من إيران ، والتعهد بعدم استخدام موظفين اجانب في مؤسسات الدولة ما لم تؤخذ موافقة الحكومة الروسية ، على ان تجاب مطالب الانذار خلال ثمانية واربعون ساعة فقط والافسوف تحتاح القوات الروسية المراقبة في الشمال الايراني العاصمة طهران^(٧٠) .

كان لشوستر رأي وموقف من الانذار الروسي ، سيما فقرة انتهاء خدماته في ايران ، ففي الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩١١م ، بعث برقية الى وزارة الخارجية الامريكية اوضح فيها مدى الاخلاص الذي بذله في سبيل تحقيق قدر من الرفاهية التي وعدت به حكومة الولايات المتحدة الامريكية حكومة طهران ، ومدى الصعوبات التي واجهها لارضاء زعماء القبائل الايرانية في سبيل جمع الضرائب التي في ذمهم للحكومة المركزية ، موضحاً بان روسيا القيصرية بذلت ما بوسعها لجعل مسالة خدمة البعثة الامريكية في ايران مستحيلة ، لان صحافتها وحسب تعبيره شنت حملة من الاساءة ضده "ولقبوني باليهودي"^(٧١) .

غير انه نتيجة لتطورات الاحداث في ايران ، وتزايد الضغط البريطاني بهدف التجاوب مع بنود الانذار الروسي ، اعلنت الحكومة الايرانية قبول ما جاء منه بتاريخ الرابع والعشرون من كانون الاول عام ١٩١١م^(٧٢) ، بالرغم مما احتواه من اجحاف بحق الشعب الايراني .

المبحث الرابع

قرار انتهاء خدمات شوستر واثره على واقع الاقتصاد الايراني

صادقت الحكومة الايرانية على الانذار الروسي بتاريخ الرابع والعشرين من كانون الاول عام ١٩١١م ، على الانذار بشكل رسمي ، ثم فاتح رئيس الوزراء الايراني سبهدار اعظم^(٧٣) مورغان شوستر بشكل مباشر حول قبول الانذار الروسي ، وعندما ادرك الاخير ان لندن وطهران وموسكو متفقتان على طرده ، وجه بياناً الى رئاسة مجلس الوزراء الايراني ومجلس الشورى الوطني اواخر شهر كانون الاول عام ١٩١١م ، ذكر فيه ان لم يكن ساسة ايران قادرين على مواجهة روسيا وبريطانيا فليس عليهم ان يفكروا به شخصياً او حول مصيره او مصير مشروعه الاصلاح في بلادهم ، بل ان يقدموا مصلحة البلد على أي شيء اخر ، وانه متوافق تماماً مع ما يتخذه الشعب

الايرواني وممثلوه النواب بمحقه^(٧٤) ، وفي موضع اخر من البيان ذكر مورغان شوستران الروس لطلما ارادوا استغلال الاوضاع في ايران واستغلال مناطق نفوذهم خدمة لمصالحهم العليا ، واضاف ان بقي الوضع على ما هو عليه "فأني سأنفذ ما في ذهني لكي ابين للعالم ظلم الروس ومظلومية الايرانيين"^(٧٥) . وذلك بعد ان يتوجه الى بلاده الولايات المتحدة .

كان للحكومة الايرانية رأي في اقضاء شوستر يستند الى النشاطات المتنوعة للبعثة المالية التي من ضمنها الدعاية السياسية للولايات المتحدة في ايران وهو ما يخالف بنود الاتفاق بين الطرفين^(٧٦) . مما اوقع الحكومة الايرانية في موقف حرج مع روسيا القيصرية . ففي الخامس والعشرون من كانون الاول عام ١٩١١م ، وجه وزير الخارجية الايراني برقية الى المفوض الايراني في واشنطن ، اكد فيها ان السياسة الروسية قد وجهت باتجاه اقالة شوستر ، لان الروس كانوا يعتبرون نشاطات الاخير بمثابة حجر عثرة بوجه المصالح الاقتصادية الروسية في ايران ، لذا فأنهم وجهوا كل جهودهم لتحطيم وعرقلة عمله وبالتالي تهديد استقلال طهران^(٧٧) .

ويمكن القول ان الايرانيين ايضاً قد ساهموا في طرد شوستر سيما رؤساء القبائل ، فعندما بدأ الاخير بجباية الاموال المستحصلة للدولة كان معظمهم يجابه بالصد بالاستناد الى الدعم المالي والعسكري الروسي^(٧٨) ، وبالتالي فهم يخدمون مصالح الاخيرة مما يعني الوقوف بوجه البعثة الامريكية .

غادر شوستر وطاقمه ايران بتاريخ الحادي عشر من كانون الثاني عام ١٩١٢م ، مودعاً "بأناشيد العرفان وآهات الحسرة من قبل وطني ايران واحرارها"^(٧٩) . فلقد كان قرار طرده بمثابة غمامة سوداء القت بظلالها على امال الايرانيين في اصلاح ما يمكن اصلاحه من اوضاع البلاد المزرية سيما المالية منها ، بعد ان عقدوا عليه الآمال العريضة في اصلاح واقعهم المزري .

حاولت روسيا القيصرية وبريطانيا استغلال الاوضاع في ايران عقب رحيل شوستر لصالحهما ، حيث قدمت سفارتي كلتا الدولتين وفقاً لتوجهات حكومتيهما مجموعة مقترحات الى طهران من شأنها ان تقلل من العجز الاقتصادي الذي خلفه غياب شوستر ، ابرزها تقديم قرض مالي روسي - بريطاني قدره ٢٠٠,٠٠٠ باون استرليني ، يسدد على

شكل دفعات ، وبما ان ايران كانت في ظروف اقتصادية حرجة للغاية ، اعلنت موافقتها على قبول العرض بتاريخ العشرون من اذار عام ١٩١٢م ، وبعد يومين وافق المجلس الاستشاري لوزارة المالية الايرانية على صرف المبلغ المذكور وفق خطة مالية مقرر سلفاً^(٨٠) بما يخدم العملية الاقتصادية الجارية في البلاد .

اما جندرمة الخزينة ، فقد تم تسليم قيادتها الى ضباط سويديين منذ التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩١٢م ، وتم دمجها مع الجندرمة الوطنية الايرانية^(٨١) . رغم انه لم يمض على تشكيلها اكثر من ستة اشهر .

وعلى الرغم من ذلك لم تنقطع محاولات مورغان شوستر اصلاح خزانة ايران المالية ، فبعد عودته الى الولايات المتحدة الامريكية اخذ يتحدث عن ايران والاييرانيين من خلال مؤلفاته ومقالاته التي كان يجتهد في نشرها ويفضح فيها سياسة روسيا وبريطانيا في ايران ومنها كتابه (اختناق ايران) وكتابه (روابط حسنة) سيما كتابه الاول الذي فصل فيه مراحل عمله في ايران ، وكان يحاول اقناع حكومته واصحاب الاموال وارباب المصانع اقراض ايران والاستثمار فيها ، فكانت احدى مبادراته الحصول على قرض مالي بمقدار مليون دولار بتاريخ كانون الثاني عام ١٩٢٢م ، غير ان البريطانيين اشاعوا في حينها ان المبلغ ليس الا مائة وخمسون الف دولار يريد رئيس وزراء ايران مشير الدولة^(٨٢) اخذها عمولة جراء قيامه بـ "سمسرة النفط" للامريكان^(٨٣) . مما افرد عقد الاتفاق .

وهكذا تعد بعثة مورغان شوستر الى ايران ابرز المحطات التي اعتبرت في وقتها بمثابة التجربة الاولى التي حاولت حكومة طهران فرض ارادة وطنية بعيدة عن دائرة توجهات الدول الاوربية في سبيل انعاش الوضع الاقتصادي في البلاد .

هوامش البحث

(١) للتفاصيل عن الاتفاق ينظر : جمال زكريا قاسم ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، ٢٠٠١م) ، ج ٢ ، ص ٤٨٧-٤٨٨ .

(٢) عبد الله بن اسماعيل بن السيد نصر الله البهبهاني (١٨٤٠ - ١٩١٠م) رجل دين اهل من البحرين من اسرة البلاري المعروفة ولد في مدينة النجف ١٨٧٧م ، درس على يد العديد من

ج ۲، ص ۱۷-۱۸.

تهران ۱۳۷۰ش، شماره يك، سال يك، ص ۱۲۸-۱۳۰.

ص ۲۴۶۳-۲۴۶۴.

خلع بعدها من العرش عام ۱۹۲۵م، وسافر الى اورپا ثلاث مرات كان اولها عام ۱۹۱۹

- سعيديان، دائرة المعارف يا مجموعة اطلاعات عموم، (تهران: بي جا، بي تا)، ص ٦٨؛ حسن الامين، مستدركات اعيان الشيعة، (بيروت: دار المعارف للطبعوعات، ١٩٩٩م)، المجلد الخامس ص ٨٧.
- (٧) عبد الله رازي، تاريخ كامل ايران، جاب دوم، (تهران: شركت نسيبي حاج محمد حسين اقبال، ١٣٣٧ش)، ص ٥٢٩.
- (٨) محمود محمود، تاريخ روابط ايران وانكليس در قرن نوزدهم ميلادي، جاب دوم، (تهران: جاب اقبال، ١٣٣٦ش)، جلد هشتم، ص ٢٣٤.
- (٩) هو حسن بن مرزا يوسف مستوفي الممالك الاشيتاني، (١٨٧٤ - ١٩٣٣م) كان من الشخصيات الايرانية المعروفة. ففي سن العاشرة من عمره نال لقب مستوفي الممالك وكان يحظى باحترام البلاط الملكي، وكان الشعب يناديه بالسيد، حاز غير مرة على الممثلة في مجلس النواب الايراني وتقلد مناصب وزارية عالية، توفي الاحد ٢٥ ربيع ثاني ١٩٣٣م، على اثر نوبة قلبية. للمزيد ينظر: برويز اسدي زاده واخرون، دائرة المعارف يا فرهنگ دانش وهز، (تهران: جابخانه سرعت، ١٣٤٥ش)، ص ٦٥٤.
- (١٠) للتفاصيل ينظر: مورغان شوستر، اختناق ايران، ترجمة، ابو الحسن شوشترى، (تهران: جابخانه كاديان، ١٣٣٤ش)، ص ٥٦.
- (11) Foreign relations of the united state, Vol , 9 , December , 7 , 1911 p. 32
- (١٢) فتح مؤتمر الاباطرة في بوتسدام ١٠ تشرين الاول عام ١٩١٠ الطريق الى اتفاقية المانية روسية وكان ذلك في ١٩ اب ١٩١١، حيث اعترفت المانيا بمنطقة النفوذ الروسي في ايران وفق اتفاق ١٩٠٧ مقابل موافقة روسيا على مشروع خط سكة حديد برلين- بغداد . للمزيد ينظر، احسان يارشاطر، تاريخ روابط ايران والمان، (تهران: مؤسسة امير كبير، ١٣٨٤)، ص ٢٤-٢٥؛ محمود محمود، تاريخ روابط ايران وانكليس، جلد هشتم، ص ٢٣٤.
- (١٣) للتفاصيل عن المعاهدة ينظر: احسان يارشاطر، تاريخ روابط ايران والمان، (تهران: امير كبير، ١٣٨٤ش)، ص ٢٤-٢٥.
- (١٤) عقب استلام وليم الثاني الحكم في المانيا عام ١٨٨٨م سار منذ ايامه الاولى على سياسة ترمي الى ايجاد واسواق جديدة في الشرق ودخول المانيا معترك التنافس التجاري والسياسي مع الدول الراسمالية الكبرى، وقد كان وليم يجند فكرة التوسع الالمانى في الدولة العثمانية

عن طريق الحصول على جملة امتيازات، منها امتياز يقضي بإنشاء سكك حديدية داخل حسد الامبراطورية العثمانية غرق في حينه بمشروع سكة حديد برلين- بغداد . للمزيد ينظر، محمود النائب، السكك الحديدية في العراق، (بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٥٧)، ص ٦٤-٧١. (١٥) فوزي خلف شويل ، تغلغل النفوذ الأمريكي في ايران ١٨٨٣-١٩٢٥ ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية الاداب ، ١٩٩٩م) ، ص ٧٨.

(١٦) مركز اسناد موسسه مطالعات تاريخ معاصر ايران ، ت لكراف دولت عليه ايران به مختار مفوض در واشنگتون ، مؤرخة ٢٥ كانون اول ١٩١٠ ، نمره ٩٨٧٦ .

(١٧) مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ٦٢ .

"F.R.U.S" , Vol , 9 , December , 7 , 1911 , P.67 .

(18)

(١٩) وليام مورغان شوستر (١٨٧٧ - ١٩٦٢ م) ولد في واشنطن في الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ الثالث والعشرون من شباط عام ١٨٧٧م ، تعلم في جامعة كولومبيا ودخل مدرسة القانون في الجامعة المذكورة ، وبعد التخرج عمل في دائرة الكمارك الحكومية التابعة للولايات المتحدة الامريكية منذ عام ١٨٩٩م ، غير انه استقال عام ١٩٠١م ، ومنذ منتصف العام المذكور عمل شوستر في خدمة الدوائر الكمركية في مانيتا عاصمة الفلبين ، وفي العام ١٩٠٦م ، عين سكرتيراً لمنظمة التعليم في الفلبين وعضواً في لجنة زملاء جامعة كولومبيا ، وبعد استدعائه الى ايران واقصاءه عام ١٩١٢م ، عمل رئيساً لمنظمة الجليل في نيويورك خلال المدة ١٩١٥ - ١٩٣٣م ، ثم رئيساً لاتحاد المتقاعدين عام ١٩٥٢م . للمزيد ينظر :

The Encyclopedia Britanican, (university of chigago, 1955), vo, l, , p 593

(٢٠) مورغان شوستر ، اختناق ايران ، المصدر السابق ، ص ٦٣ - ٦٤ .

A . C . Millspaugh , Americans in Persia ,(Washington , 1946) , P. 16 . (21)

(22) Foriegn relation of united state , vol , 9 , December , 7 , 1911 , P . 681

(٢٣) فوزي خلف شويل ، المصدر السابق ، ص ٨٢ وما بعدها .

(٢٤) بهاء الدين بازاركاد ، كرنولوزي تاريخ ايران ، (تهران : بي جا ، ١٣٤٥ش) ، ص ٢٢٢ .

(٢٥) كانت العملات التجارية مع الاجانب فيها مضى من الزمن تدفع ذهباً ونقدها الليرة وقيمة الليرة في زيادة ونقصان ، فيما كانت الحكومة تنظر الى قيمة النقد بمنظرها الخالص (حسب الميزان التجاري) .

(٢٦) للمزيد ينظر : م.م.م.ن.أ . تلكراف باركلي به كراي ، ٢٢ شباط ١٩١١م ، نمرة ٥٢ ؛ صورت حقوق متخصصين مالية امريكا در خزانه دار كل ايران ، ٢٣ اذار عام ١٩١١م ، نمرة ٥٣ ؛ مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ايران ، دوره ٢ ، جلسه ١٨٧ .

(٢٧) التومان كان العملة الرسمية في إيران حتى العام ١٩٣٢ وينقسم التومان إلى ١٠,٠٠٠ دينار، وأصل كلمة تومان يرجع إلى كلمة التركية تومين والتي تعني ١٠,٠٠٠ ، في ١٩٣٢ أستبدل التومان بالريال على صرف ١٠ ريال لكل تومان، وبالرغم من ذلك فإن التومان ظل يعبر في إيران لكمية مساوية لـ ١٠ ريالات في التعاملات المالية . للتفاصيل ينظر : م.م.م.ن.أ . مكتوب باركلي به كراي ، ٢٧ شباط عام ١٩١١م ، نمرة ٣٤ ، ص ٤٩ ؛ مكتوب باركلي به كراي ، ٢٨ شباط عام ١٩١١م ، نمرة ٥٤ ، ص ٦٣ .

(٢٨) الاول كان يعمل مديراً للجمارك في احدى موانئ جزر الفلبين ، والثاني كان وكيلاً لنائب مهندس في امريكا ، والثالث مهندساً ومحاسباً في نيويورك . للمزيد ينظر :

؛ Foreign relation of united state , vol , 9 , 1911 , pp. 68

(مجموعة مخابرات ومراسلات نما نيدگان انكليس) ، م.م.م.ن.أ. تلكراف مستر برايس به كراي ، ١٦ شباط عام ١٩١١م ، نمرة ٤٣ ، ص ٥٣ .

(٢٩) القران الهندي ويساوي عشرين فلساً .

(٣٠) جهانكيز قائم مقامى ، تاريخ تحولات سياسى نظامى ايران ، (تهران : بي جا ، ١٣٢٦ش) ، ص ١١٥ ؛ مورغان شوستر ، اختناق ايران ، المصدر السابق ، ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

(٣١) عبد الاله بد علي الاسدي ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

. 681 - 680 , pp. "F.R.U.S" , vol , 9 , 1911 , (32)

(٣٣) للمزيد ينظر : م.م.م.ن.أ. مكتوب سر بوكانان به كراي ، ١٩ اب عام ١٩١١م ، نمرة ٢٢٤ ، ص ٣٤٢ ؛ مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ٤٠٦ ؛ مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ٢ ، جلسه ١٩١ .

(٣٤) مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ٤٠٨ ؛ مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ٢ ، جلسه ١٩٦ .

(٣٥) مورغان شوستر ، المصدر نفسه ، ص ٤٠٩ .

(٣٦) م.م.ن.أ. مكتوب سر بوكانان به كراي ، ١٩ اب عام ١٩١١م ، نمره ٢٨٦ ، ص ٣٥٣ .

(٣٧) م.م.ن.أ. مكتوب موركان به مصرف شاهنشاهيان ايران ، ٤ تموز عام ١٩١١م ، نمره ٢٣٨ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٣٨) للمزيد عن موقف بريطانيا ينظر : حسين ناظم ، روس وانكليس در ايران ١٩٠٠ - ١٩١٤م ، ترجمة ، فرامرز مهربور ، (تهران : انتشارات مركز اسناد انقلاب اسلامي ، ١٣٨٠ش) ، ص ١١٥ - ١١٦ ؛ خضير مظلوم فرحان البديري ، سياسة بريطانيا تجاه ايران ١٨٩٦ - ١٩١٩م ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية الاداب ، ١٩٩١م) ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٣٩) للتفاصيل ينظر :

British Documents on the origins of the war 1898 - 1914, No , 758 , P.752 .

(٤٠) مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ١٨ .

(٤١) جهانكيز قائم مقامي ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٤٢) م.م.ن.أ. مكتوب باركلي به كراي ، ٧ اب عام ١٩١١م ، نمره ٧٧٨ ، ص ٧٦٦ - ٧٦٧ ؛ مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ١٨ .

(٤٣) مقتبس من : مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ١٣٦ .

(٤٤) نوري عبد البخيت السامرائي ، من تاريخ النفوذ الامريكي في ايران ، "الخليج العربي" ، (مجلة) ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣م ، العدد الاول ، ص ٣١ .

(٤٥) مقتبس في : جهانكيز قائم مقامي ، المصدر السابق ، ص ١٢٣ .

(٤٦) السير بيرسي مولسورث سايكس (١٨٦٧-١٩٤٥) ، كان جندياً ودبلوماسياً وباحثاً إنجليزياً ذو نتاج أدبي كبير ، كتب أعمالاً متعلقة بالسيرة والجغرافيا والتاريخ ، بالإضافة إلى كتاباته حول رحلاته التي قضاها في بلاد فارس. تلقى تعليمه في أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية ثم إرساله إلى الهند ومن هناك قام بجولة من الرحلات عبر بلوشستان و بلاد فارس ، من ابرز مؤلفاته عشرة آلاف ميل في بلاد فارس (١٩٠٢) ، تاريخ بلاد فارس

(جزئين) (١٩١٥) تاريخ أفغانستان (جزئين) . للمزيد عنه ينظر : "الانترنت" : موسوعة

الويكيبيديا ، <https://www.googlehttps://ar.wikipedia.org1%>

(٤٧) مقتبس من : سر برسي سايكس ، تاريخ ايران ، ترجمة ، محمد تقي فخر كيلاني ،

(تهران : بي جا ، ١٣٣٥ش) ، جلد دوم ، ص ٦٥٣ نقلاً عن : مروغان شوستر ، اختناق

ايران ، ص ١٣٧

(٤٨) مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ١٣٣ .

(٤٩) المصدر نفسه ، ص ١٢٩ – ١٣٠ .

(٥٠) للمزيد ينظر :

Great Britannia Parliamentry debates commons fourth series , vol , 3 , 1912 ,
No ,231 , P .108 .

(٥١) مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ١٣٢

(٥٢) للمزيد ينظر :

Great Britannia Parliamentry debates , vol , 3 , 1912 , No, 231 , p.110

(٥٣) مهدي ملكزاده ، تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، (تهران : كتابفروش بن سينا ،

١٣٣٠ش) ، جلد ششم ، ص ٢٨٠ .

(٥٤) مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ٨٠ .

(٥٥) مقتبس من : م.م.ن.أ. مكتوب كراي به بوكانان ، ١٦ اب عام ١٩١١م ، نمرة ٢٨٦ ، ص

٣٥٩ .

(٥٦) المصدر نفسه .

(٥٧) مقتبس عن : مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ٨١ .

(٥٨) المصدر نفسه .

(٥٩) المصدر نفسه ، مكتوب باركلي به كراي ، ٢٧ اب عام ١٩١١م ، نمرة ٢٨٨ ، ص ٣٦١ –

٣٦٢ ؛ مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ٢٢ .

(٦٠) تأسست شركة النفط الانجلو – فارسية بتاريخ الرابع عشر من نيسان عام ١٩٠٩م ، بجهود

برسي كوكس ، ثم تحولت عام ١٩٣٥م الى شركة النفط الانجلو – ايرانية . للتفاصيل عن

الشركة ينظر : وسام علي ثابت و هزبر حسن شالوخ ، شركة النفط الانجلو - فارسية ١٩٠٩ - ١٩١٤م ، "ديالي" (مجلة) ، جامعة ديالي / كلية التربية ، العدد ٣٠ ، ٢٠٠٨م .
(٦١) للتفاصيل ينظر : م.م.ن.أ. مكتوب كراي به به بوكانان ، ١٧ اب عام ١٩١١م ، نمرة ٢٨٧ ، ص ٣٦٠ - ٣٦١ ؛ فوزي خلف شويل ، المصدر السابق ، ص ٩٣ - ٩٥ .
(٦٢) نجف قلي خان بختيار بن حسين قلي خان ايلخاني بختياري ولد عام ١٨٥١م من بين سياسيي ايران المعروفين منحه مظفر الدين شاه لقب صمصام السلطنة ، لعب صمصام السلطنة دوراً في مقارعة جيوش محمد علي شاه وشارك في فتح طهران عام ١٩٠٩م ، " انترنت " ، فاطمة معزي ، نجفقل خان صمصام السلطنة ،

(www.lich.org.)

(٦٣) الاخ الاصغر محمد علي شاه ، ومن الشخصيات المعروفة ، والمتنفذة في ايران ، ومنذ المحاولة الاولى لمحمد علي شاه لاستعادة عرشه عام ١٩١١ ، سافر الى اوروبا ، ومع بداية الحرب العالمية الاولى سمح له بالعودة لبلاده . خضير مظلوم فرحان البديري ، سياسة بريطانيا... ، ص ٢٤٩ .

(٦٤) ولد محمد علي شاه عام ١٨٧٢م ، في تبريز وان الابن الاكبر لمظفر الدين شاه ، في عام ١٨٩٦م / ١٣١٣هـ اختير وليا للعهد ، كما عينه والده في العام ذاته حاكم لاذريجان ، للمزيد ينظر ، صباح كريم رياح الفتلاوي ، ايران في عهد محمد علي شاه ١٩٠٧ - ١٩٠٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، (جامعة الكوفة : كلية الاداب ، ٢٠٠٣م) ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٦٥) للتفاصيل عن تلك الحملات ينظر : مهدي ملكزاده ، جلد دوم ، ص ٢٦٠ - ٢٦١

(٦٦) للتفاصيل ينظر :

؛ Rohollah K .R , op . cit , p .100

محمود علي الداود ، محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠ - ١٩١٤م ، (جامعة الدول العربي : مؤسسة الدراسات العربية والعالمية ، ١٩٦٠ - ١٩٦١م) ، ص ١٨٥ ؛ عبد العزيز سليمان نوار ، التاريخ الحديث للشعوب الاسلامية ، (القاهرة : دار النهضة ، ١٩٧٣م) ، ص ٨٤٩ .

(٦٧) مقتبس من : مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ٢٣ - ٢٤ .

(٦٨) للمزيد ينظر : المصدر نفسه .

(٦٩) مورغان شوستر ، روابط حسنه ، (تهران : جابخانه حبل متين ، ١٣٢٩ش) ، ص ٤ - ٥ .
(٧٠) للتفاصيل عن بنود الانذار ينظر : م.م.ن.أ. مكتوب بوكانان به كراي ، ٢ نوافمبر ١٩١١م ،
نمره ٨٦٨ ، ص ٨٤٢ ،

(71) Foreign relation of united state , vol , 9 , 1911 , pp. 684 .

(٧٢) للتفاصيل عن ظروف قبول الانذار ينظر : مركز اسناد موسسه مطالعات تاريخ معاصر
ايران ، نامه از امام جمعه قوجان به انجمن اياتي مشهد در پاسخ در خواست حد سوار
مسلح از قوجان ، نمره ٣٨١ ، ١٤ ذي حجه ، نمره دولت (٣٠٦٤٩) ؛ مهدي ملكزاده ،
تاريخ مشروطيت ايران ، (تهران : كتابفروش به سين ، ١٣٣٤ش) ، جلد هفتم ، ص ٩٨ -
٩٩ .

(٧٣) من مسؤولي العهد القاجاري ، ولد عام ١٨٨٥م في تنكابن والده حبيب الله خان الملقب بـ
(ساعد الدولة) ، انتقل سبهدار اعظم الى طهران وكان عمره ١٢ عاماً فدخل الخدمة
العسكرية وحصل على درجة عميد ، وفي عام ١٨٩٩م اصبح حاكماً على گيلان بعدها لقب
سبهدار اعظم . للمزيد ينظر : غلامعلي حداد عادل ، دانشنامه جهان اسلام ، (تهران : بنياد
دائرة معارف اسلامي ، ١٣٨٣) ج ٨ ، ٣٠٦-٣٠٧ .

(٧٤) مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ٣٥ .

(٧٥) مقتبس من : المصدر نفسه .

(76) Foreign relation of united state , vol , 9 , 1911 , p. 684 .

(77) Ibid , p. 683 .

(78) A.C.Millsaugh , op.cit .p. 19 .

(79) Amin Banani , The Modernization of Iran 1921 - 1941,(U.S.A ,
California,1961), p. 38 .

(٨٠) كانت الخطة تقوم على الاتي :

راتب تقاعدي للشاه المخلوع محمد علي مقداره ٧٠,٠٠٠ تومان .

شراء اسلحة للجيش الايراني بقيمة ١٤٠,٠٠٠ تومان .

رواتب شهرية لموظفي الدولة بقدر ٢٨٠,٠٠٠ تومان .

مرتبات ادارة الشرطة الايرانية بمقدار ١٠٠,٠٠٠ تومان .

مرتببات موظفي وزارة العدل بمقدار ١٠٠,٠٠٠ تومان .
معونات لحكام الولايات الايرانية بمقدار ١٠٠,٠٠٠ تومان .
مصاريف اخرى بمقدار ٨٥٠٠٠ تومان .
للمزيد ينظر : م.م.م.ن.أ. مكتوب سر مورنار به باركلي ، ٢٧ اذار عام ١٩١٢م ، نمره ٨٣ ،
ص ٨٤ - ٨٥ .

(٨١) مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ٢٣ .
(٨٢) هو الابن الاكبر ميرزا نصر الله خان مشير الدولة الثاني ولد عام ١٨٧٢م ، واكمل دراسته
العسكرية والقانونية في موسكو في روسيا ، ثم عاد الى ايران ، وبعد وفاة والده عام ١٨٨١م
ورث لقب مشير الدولة عنه . للمزيد ينظر: محمد رضا تبريزي شيرازي ، زندكاني سياسي ،
اجتماعي ، سيد ضياء الدين طباطبائي ، (تهران: مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران ،
١٣٧٩ش) ، ص ١١٧-١١٨ .

(٨٣) مقتبس عن : مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ص ٢٤ .

قائمة المصادر والمراجع

اولاً : الوثائق الامريكية المنشورة :

1- Foreign relations of the united state, (Washington, 1911) , Vol , 9 ,
December , 7 , 1911

ثانياً : الوثائق البريطانية المنشورة :

1-British Documents on the origins of the war 1898 – 1914, (London ,
1914) ,No , 758 .
2- Great Britannia Parliamentry debates commons fourth series, (London
, 1912) , vol , 3 , 1912 , No ,231

ثالثاً : الوثائق الفارسية :

١- مركز اسناد موسسه مطالعات تاريخ معاصر ايران ، تلكراف دولت عليه ايران به
مختار مفوض در واشنكتون ، مؤرخة ٢٥ كانون اول ١٩١٠ ، نمره ٩٨٧٦ .
٢- م.م.م.ن.أ . تلكراف باركلي به كراي ، ٢٢ شباط ١٩١١م ، نمره ٥٢

٣- صورت حقوق متخصصين مالية امريكا در خزانه دار كل ايران ، ٢٣ اذار عام ١٩١١م
، نمره ٥٣ ،

٤- م.م.م.ن.أ. مكتوب باركلي به كراي ، ٢٧ شباط عام ١٩١١م ، نمره ٣٤ .

٥- مكتوب باركلي به كراي ، ٢٨ شباط عام ١٩١١م ، نمره ٥٤ .

٦- م.م.م.ن.أ. تلكراف مستر برايس به كراي ، ١٦ شباط عام ١٩١١م ، نمره ٤٣ .

٧- م.م.م.ن.أ. مكتوب سر بوكانان به كراي ، ١٩ اب عام ١٩١١م ، نمره ٢٢٤ .

٨- م.م.م.ن.أ. مكتوب سر بوكانان به كراي ، ١٩ اب عام ١٩١١م ، نمره ٢٨٦ .

٩- م.م.م.ن.أ. مكتوب موركان به مصرف شاهنشاهيان ايران ، ٤ تموز عام ١٩١١م ، نمره
٢٣٨ .

١٠- م.م.م.ن.أ. مكتوب باركلي به كراي ، ٧ اب عام ١٩١١م ، نمره ٧٧٨ .

١١- م.م.م.ن.أ. مكتوب كراي به بوكانان ، ١٦ اب عام ١٩١١م ، نمره ٢٨٦ .

١٢- مكتوب باركلي به كراي ، ٢٧ اب عام ١٩١١م ، نمره ٢٨٨ .

١٣- م.م.م.ن.أ. مكتوب كراي به بوكانان ، ١٧ اب عام ١٩١١م ، نمره ٢٨٧ .

١٤- م.م.م.ن.أ. مكتوب بوكانان به كراي ، ٢ نوافمبر ١٩١١م ، نمره ٨٦٨ .

١٥- مركز اسناد موسسه مطالعات تاريخ معاصر ايران ، نامه از امام جمعه قوجان به
انجمن ايالتي مشهد در پاسخ در خواست حد سوار مسلح از قوجان ، نمره ٣٨١ ،
١٤ ذي حجه ، نمره دولت (٣٠٦٤٩) .

١٦- م.م.م.ن.أ. مكتوب سر مورنار به باركلي ، ٢٧ اذار عام ١٩١٢م ، نمره ٨٣ .

رابعاً : محاضر مجلس النواب الايراني (مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي

ايران):

١- مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ايران ، دوره ٢ ، جلسه ١٨٧ .

٢- مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ٢ ، جلسه ١٩١ .

٣- مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره ٢ ، جلسه ١٩٦ .

خامساً : المصادر الفارسية :

- ١- احسان يارشاطر ، تاريخ روابط ايران والممان ، (تهران : امير كبير، ١٣٨٤ش) .
- ٢- بهاء الدين بازاركاد ، كرنولوجي تاريخ ايران ، (تهران : بي جا ، ١٣٤٥ش) .
- ٣- جهانكيز قائم مقامي ، تاريخ تحولات سياسي نظامي ايران ، (تهران : بي جا ، ١٣٢٦ش) .
- ٤- حسين ناظم ، روس وانكليس در ايران ١٩٠٠ - ١٩١٤م ، ترجمة ، فرامرز مهربور ، (تهران : انتشارات مركز اسناد انقلاب اسلامي ، ١٣٨٠ش) .
- ٥- سربرسي سايكس ، تاريخ ايران ، ترجمة ، محمد تقوي فخر كيلاني ، (تهران : بي جا ، ١٣٣٥ش) ، جلد دوم
- ٦- عبد الله رازي ، تاريخ كامل ايران ، جاب دوم ، (تهران : شركت نسيبي حاج محمد حسين اقبال ، ١٣٣٧ش) .
- ٧- محمد رضا تبريزي شيرازي ، زندگاني سياسي ، اجتماعي ، سيد ضياء الدين طباطبائي ، (تهران : مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران ، ١٣٧٩ش) .
- ٨- محمود محمود ، تاريخ روابط ايران وانكليس در قرن نوزدهم ميلادي ، جاب دوم ، (تهران : جاب اقبال ، ١٣٣٦ش) ، جلد هشتم .
- ٩- مهدي ملكزاده ، تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، (تهران : كتابفروش بن سينا ، ١٣٣٠ش) ، جلد ششم .
- ١٠- مهدي ملكزاده ، تاريخ مشروطيت ايران ، (تهران : كتابفروش به سين ، ١٣٣٤ش) ، جلد هفتم .
- ١١- مهدي ملكزاده ، تاريخ انقلاب مشروطيت ايران ، (تهران : كتابخانه سقراط ، ١٣٢٨ش) ، جلد اول .
- ١٢- مورغان شوستر ، اختناق ايران ، ترجمة ، ابو الحسن موسوي شوشتري ، (تهران : جابخانه كاديان ، ١٣٣٤ش)

١٣- مورغان شوستر ، روابط حسنه ، (تهران : جابخانه جبل متين ، ١٣٢٩ش) .

سادساً : المصادر الانجليزية :

- 1-A . C . Millsbaugh , Americans in Persia ,(Washington , 1946)
- 3- Amin Banani ,The Modernization of Iran1921-1941
(U.S.A:California,1961)

سابعاً : المصادر العربية والمعرية :

- ١- حسين خلف الشـيخ خزـعل ، تاريخ الكويت السياسي، (بيروت: د- مط، ١٩٧٠م)، ج ٥ .
- ٢- عبد الحسين الاميني، شهداء الفضيلة، ط٢، (بيروت: دار الوفاء، ١٩٨٣م) .
- ٣- عبد العزيز سليمان نوار ، التاريخ الحديث للشعوب الاسلامية ، (القاهرة : دار النهضة ، ١٩٧٣م)
- ٤- العقيقي البخشايشي ، كفاح علماء الاسلام في القرن العشرين، (قم: مكتبة نويد اسلام، ١٤١٨ق) .
- ٥- محمود النائب ، السكك الحديدية في العراق ، (بغداد : مطبعة المعارف ، ١٩٥٧م) .
- ٦- محمود علي الداود ، محاضرات عن الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠ - ١٩١٤م ، (جامعة الدول العربي : مؤسسة الدراسات العربية والعالمية ، ١٩٦٠ - ١٩٦١م) .

ثامناً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

- ١- خضير مظلوم فرحان البديري ، سياسة بريطانيا تجاه ايران ١٨٩٦ - ١٩١٩م ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية الاداب ، ١٩٩١م) .
- ٢- صباح كريم رياح الفتلاوي، ايران في عهد محمد عليه شاه ١٩٠٧-١٩٠٩، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الكوفة: كلية الاداب، ٢٠٠٣م)
- ٣- عبد الاله بدر علي الاسدي، العلاقات البريطانية-الايرانية ١٩١٨-١٩٣٣م، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد: كلية الاداب، ١٩٩٤م).

- ٤- فوزي خلف شويل ، تغلغل النفوذ الامريكي في ايران ١٨٨٣-١٩٢٥ ، اطروحة دكتوراه ، (جامعة بغداد : كلية الاداب ، ١٩٩٩م) .

تاسعاً : الموسوعات الفارسية :

- ١- برويز اسدي زاده واخرون ، دائرة المعارف يا فرهنگ دانش وهز ، (تهران: جابخانه سرعت ، ١٣٤٥ش)
٢- عباس قدياني ، تاريخ فرهنگ توصيفي ايران ، جاب چهارم ، (تهران: انتشارات فرهنگي مكتوب ، ١٣٨٦) ، جلد بنجم .
٣- عبد الحسين سعيديان ، دائرة المعارف يا مجموعة اطلاعات عموم ، (تهران: بي جا ، بي تا) .
٤- غلامعلي حداد عادل ، دانشنامه جهان اسلام ، (تهران: بنياد دائرة معارف اسلامي ، ١٣٨٣) ج ٨ .

عاشراً : الموسوعات العربية :

- ١- حسن الامين ، مستدركات اعيان الشيعة ، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات ، ١٩٩٩م) ، المجلد الخامس .
٢- محمد حرز الدين ، معارف الرجال ، (قم : منشورات مكتبة المرعشي التنجفي ، ١٤٠٥ق) ، ج ٢ .

احد عشر : الدراسات والمقالات الفارسية :

- ١- محمد حسين منظور الاحداد ، بدهي هاي عضد الملك (بررس فدهي عضد الملك بمبانك شاهنشاهي) ، "كنجينه اسناد" (مجلة) ، تهران ١٣٧٠ش ، شماره يك ، سال يك .

اثنى عشر : الموسوعات الانجليزية :

- 1-The Encyclopedia Britannica, (university of Chicago, 1955), vol,1 .

ثلاثة عشر : الدراسات والمقالات العربية :

- ١- نوري عبد البخيت السامرائي ، من تاريخ النفوذ الامريكي في ايران ، "الخليج العربي" (مجلة) ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣م ، العدد الاول .

أربعثة مورغان شوستر المالية في إيران..... (٣٤٠)

٢- وسام علي ثابت و هزبر حسن شالوخ ، شركة النفط الانجلو - فارسية ١٩٠٩ - ١٩١٤م
، "ديالى" (مجلة) ، جامعة ديالى / كلية التربية ، العدد ٣٠ ، ٢٠٠٨م .

اربعة عشر : شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

١- فاطمة معزي، نجفقل خان صمصام السلطنة،

(www.lich.org)